

موجز التقرير

الاتجاهات الرئيسية لحالة حقوق الإنسان في البلدان العربية

يرصد ويحلل التقرير السنوي لهذا العام اتجاهات تطور وضعية حقوق الإنسان في إحدى عشرة دولة عربية هم: السعودية والبحرين وسوريا والعراق والأراضي الفلسطينية المحتلة، ومصر والسودان واليمن وتونس والمغرب. ويقدم التقرير تحليلاً لكيفية تناول مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لأزمات حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والأدوار التي لعبتها الحكومات العربية داخل المجلس. كما يتضمن تقرير هذا العام فصلاً موضوعياً حول جنود وأسباب تفشي ظاهرة العنف، والإرهاب في المنطقة العربية، وفهم هذه الظاهرة في سياقاتها الإقليمية والدولية. تسعى هذه المقدمة الموجزة إلى عرض وتلخيص الاستنتاجات الرئيسية لتقرير هذا العام.

ملاح أزمات حقوق الإنسان في العالم العربي:

تسير التحولات السياسية في المنطقة العربية منذ اندلاع الثورات و الانتفاضات الشعبية في عدد من بلدان المنطقة عام ٢٠١١ في اتجاهات متناقضة ودرامية. ففي مصر يسعى نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى دعم منظومة حكم سلطوية وإقصائية مستخدماً في ذلك كافة الأدوات الأمنية والتشريعية والقضائية، ومستغلاً حالة القلق من الفوضى والعنف التي تسود قطاعات واسعة من الرأي العام، لكن المؤشرات الحالية في مصر تشير أيضاً إلى تصاعد الغضب وعدم الرضا عن أداء النخبة الحاكمة والأجهزة الأمنية في مصر، مع تزايد تخوفات العديد من السياسيين والمثقفين من أن غلق المجال العام في مصر، والتوسع في انتهاكات حقوق الإنسان بهذا الشكل المتلاحق والمنهجي ينتج عنه مخاطر على كيان الدولة المصرية، بل وبقاوم من التطرف والإرهاب في المجتمع. استمرار نظام بشار الأسد في الحكم في سوريا، مستخدماً جيش وسلاح الدولة في مواجهه شعبه، وإخفاق النخب المحلية في إدارة التحول السياسي في كلاً من اليمن وليبيا والعراق، والتدخلات الإقليمية والدولية العسكرية والسياسية في هذه البلدان جميعاً أدى إلى تأجيج الاستقطابات الطائفية والسياسية، وتصاعد نفوذ الجماعات الدينية المتطرفة، وعسكرة متزايدة في مختلف مكونات هذه المجتمعات. إلا أن ما آلت إليه أوضاع هذه البلدان في السنوات الخمسة الأخيرة كشفت أيضاً عن التدمير المنهجي الذي مارسه الأنظمة السلطوية على مدار عقود طويلة في بنیان الدول الوطنية ومؤسساتها، وتماسك نسيج هذه المجتمعات.

داخلياً اتخذت المملكة العربية السعودية كافة التدابير الأمنية لمواجهة أي حراك شعبي، وعلى الصعيد الإقليمي وظفت المملكة أدواتها السياسية والمالية لضمان تأثيرها على مخرجات التحول السياسي في مصر وسوريا، ولجأت إلى آلتها العسكرية لمساندة حلفائها في منطقة الخليج، وضمان استمرارا هيمنتها على التطورات السياسية في اليمن، تلك الدولة الفقيرة التي يعاني شعبها حالياً من كارثة إنسانية عميقة. ولم ينفصل تدهور حالة حقوق الإنسان في البحرين والسودان عن الحالة السياسية العامة التي تسود بلدان المنطقة. فقد عمدت السلطات الحاكمة في كلتا الدولتين إلى المواجهة الحازمة مع المعارضين، والقوى المتطلعة للإصلاح السياسي. تجاهلت البحرين توصيات تقرير لجنة لتقصي الحقائق حول جرائم وانتهاكات حقوق

الإنسان التي ارتكبت خلال المواجهات الدامية بين الدولة والمطالبين بالإصلاح السياسي عام ٢٠١١، والتي استدعت فيها السلطات البحرينية قوة عسكرية سعودية تولت القمع الدموي للمتظاهرين والمحتجين.

لم تتأني المغرب بنفسها عن موجة القمع السائدة في معظم بلدان المنطقة، فعلى الرغم من استمرار حيوية المناقشات العامة في المغرب حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبشكل خاص حقوق المرأة، إلا أن التضيق على المجتمع المدني المستقل، والإعلام النقدي في تزايد وبشكل مقلق خلال الثلاثة سنوات الأخيرة. كما تستمر السلطات المغربية في الاضطهاد المنهجي للمطالبين بالحقوق في تقرير المصير في إقليم الصحراء الغربية، وتضع كثيراً من العراقيل أمام تسوية هذا النزاع بشكل عادل. أما تجربة التحول الديمقراطي في تونس فلازلت تتسم بالهشاشة، وتواجه العديد من التحديات متمثلة في انقسامات النخبة السياسية الحاكمة و المعارضة، وتزايد الأنشطة الإرهابية لجماعات العنف الديني، وتدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والبطء في تبني إصلاحات تشريعية و مؤسسية ضرورية لضمان استمرارية المسار الديمقراطي. تسود أيضاً حالة من الإحباط المتزايد في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة استمرار حالة الحصار التي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، مع استمرار جرائم الألة العسكرية للاحتلال الإسرائيلي، واستمرار الانقسام والاستقطاب السياسي بين الحركات والفصائل الفلسطينية.

يمكن النظر إلى تفشي العنف والإرهاب في المنطقة العربية في سياق مجموعة من العوامل من أهمها انتشار الأيديولوجيات المتطرفة، والفشل في مواجهة جادة مع الخطاب الديني العنيف والإقصائي الذي تنتبناه العديد من حكومات المنطقة، والمتغلغل في المؤسسات الدينية والتعليمية الرسمية. وقد استفادت التنظيمات العنيفة من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تعيشها قطاعات واسعة من الشعوب العربية، والتهميش السياسي في تزايد قدراتها على تجنيد مقاتلين وأعضاء جدد في هذه التنظيمات، خاصة من فئة الشباب. انتشار العنف الداخلي لا ينفصل عن الخلل البنوي الموجود في الترابط الوطني والوحدة الإقليمية للعديد من بلدان المنطقة مثل العراق وليبيا وسوريا واليمن نتيجة عوامل تاريخية وسياسية واجتماعية. علاوة على أن انتشار الميلشيات المسلحة في هذه البلدان، ووجود دعم سياسي وإقليمي لمختلف

الفصائل المتحاربة زاد من تعقد وتداخل الصراعات الراهنة في المنطقة. وقد فاقم من العنف الاستقطاب السني الشيعي والتوظيف السياسي له من جانب أطراف إقليمية ودولية.

لم ينتج عن مجمل هذا المشهد السياسي والأمني في المنطقة العربية سوى تدهور متسارع في وضعية حقوق الإنسان، ونشوب أزمات وكوارث إنسانية غير مسبوقه في التاريخ الحديث لهذه المنطقة، والتي نستعرض ملامحها في النقاط التالية:

استهداف المدنيين والقتل خارج نطاق القانون:

أصبح استهداف وقتل المدنيين واقع يومي في أتون الصراعات المسلحة التي تشهدها سوريا وليبيا واليمن والسودان. تستمر الكارثة الإنسانية في سوريا للعام الخامس، بما أسفرت عنه من قتل نحو ربع مليون إنسان، وأصبح ما يقرب من نصف السكان المدنيين السوريين (أي ٥) مليون إما مشردين في الداخل أو لاجئين خارج البلد. وقد صعدت الأطراف المتحاربة خلال عام ٢٠١٥ من الأعمال العسكرية، بما في ذلك في المناطق المدنية مما تسبب في وقوع خسائر كبيرة في الأرواح وأعداد كبيرة من النازحين في صفوف المدنيين. وعلى جانب قوى النظام، تسبب التكتيك المروع لاستخدام البراميل المتفجرة فوق المنشآت المدنية، بما في ذلك الأسواق والمدارس والمستشفيات في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، في وقوع أعداد كبيرة من الضحايا. كما ارتكبت الجماعات المسلحة المختلفة هي الأخرى جرائم دولية خطيرة، بما في ذلك الهجمات العشوائية في المناطق الأهلة بالسكان المدنيين والقتل على أساس عرقي. وفي اليمن تتفاقم معاناة المدنيين في واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، حيث يواجه المدنيون قصف غارات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية أو نيران قوات الحوثيين، ويعانون من التهجير القسري وسوء التغذية وانهيار الخدمات الأساسية في التعليم والصحة. وقد امتد الصراع إلى ٢٠ من أصل ٢٢ محافظة في البلاد، وقالت الأمم المتحدة إن الصراع الذي بدأ في ٢٦ مارس ٢٠١٥ قد أودى بحياة نحو ٦ آلاف شخص نصفهم تقريبا من المدنيين، من بينهم نحو ٦٠٠ طفل وجرح نحو ٩٠٠ آخرين وهي زيادة بمقدار خمسة أمثال عدد الضحايا في ٢٠١٤. كما أن نحو ٢١.٢ مليون شخص - أي

بنسبة ٨٢ في المائة من السكان - هم حالياً بحاجة إلى أشكال مختلفة من المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الضرورية أو حماية حقوقهم الأساسية. وأعلن منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية أن نحو ٢.٣ مليون شخص قد أُجبروا على الفرار من ديارهم (نازحين)، وأن ١٢٠ ألف شخص آخرين قد فروا من البلاد.

وفي ليبيا واصلت الجماعات المسلحة من جميع الأطراف هجماتها المباشرة والعشوائية ضد المدنيين والبنية الأساسية المدنية، وعمليات القتل غير المشروع. ووفقاً للأرقام الأخيرة التي أعلنها مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا، مازال ١,٩ مليون مواطن ليبي في حاجة إلى الرعاية الصحية الأساسية، في حين يواجه ١,٢ مليون مواطن صعوبات في الحصول على الغذاء الضروري. ويوجد في الوقت الراهن عدد يربو على ٥٠٠,٠٠٠ نازح داخل ليبيا. وقد أخفقت الدولة في ضمان العودة الآمنة لهؤلاء النازحين، وفي توفير السكن اللائق لهم ومنع الغارات العنيفة على مخيمات النازحين. وتعرضت البلاد على مدى السنوات الثلاث الماضية، لهجومين شهرياً في المتوسط ضد مخيمات النازحين في ليبيا. ومنذ مايو عام ٢٠١٥، سقطت مدينة سرت التي تبعد بضعة مئات من الكيلومترات عن أوروبا تحت السيطرة الكاملة لتنظيم الدولة الإسلامية الذي نصب نفسه حاكماً على المدينة واستخدمها باعتبارها مركزه الرئيسي في ليبيا. وأطلق دعاة تنظيم الدولة الإسلامية والموالين له حملة من الترويع ضد سكان المدينة، حيث قوبلت المحاولات التي جرت مؤخراً للتحرر من قبضة الجماعة المتطرفة بأعمال عنف ساحقة، أفضى آخرها إلى قتل عشرات الأشخاص في منتصف شهر أغسطس ٢٠١٥. وسرت هي أيضاً المدينة نفسها التي نفذ فيها تنظيم الدولة الإسلامية عمليات الإعدام العلنية لعدد كبير من المسيحيين الأجانب عام ٢٠١٥.

وفي السودان كثفت حكومة الرئيس عمر البشير من عملياتها العسكرية في مناطق النزاع في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. وارتفعت موجة النزوح الجماعي خلال عام ٢٠١٥ حيث يوجد حالي نحو ١.٧ مليون نازح داخلياً في ولايات جنوب كردفان والنيل الأزرق، وأكثر من ٢.٥ مليون نازح في دارفور. وقد اتسمت النزاعات بشن هجمات مباشرة وعشوائية على أهداف مدنية، وبأعمال قتل وعنف جنسي، وبتدمير الممتلكات، وفقدان سبل العيش. وأودت الغارات الجوية والهجمات الأرضية العشوائية التي شنتها القوات الحكومية في دارفور وجنوب

كردفان والنيل الأزرق، بآلاف النساء والأطفال إلى المخيمات المكتظة في دارفور وفي دولة تشاد المجاورة وإلى مخيمات اللاجئين في جنوب السودان وإثيوبيا. وقد قام أفراد القوات الحكومية فضلاً عن المتمردين ورجال مسلحين آخرين باغتصاب النساء والفتيات والاعتداء عليهن في ظل إفلات شبه كامل من العقاب عبر مناطق نزاع عديدة في المنطقة. وقد تم تسجيل حوالي ٤٠٠.٠٠٠ نازح جديد داخل البلاد في الفترة من يناير وحتى أغسطس من عام ٢٠١٤. ووفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة، يوجد في السودان ٦.٩ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية.

وفي العراق قدر عدد القتلى المدنيين الذين وقعوا نتيجة المواجهات المسلحة ما بين الحكومة العراقية والمليشيات المتحالفة معها وتنظيم داعش، ما بين ٧٥٠٠ وأكثر من ١٧٠٠ ألف قتيل، وضعفهم على الأقل من الجرحى، مما يجعل سنة ٢٠١٥ تحتل المرتبة الرابعة لأكثر الأعوام دموية منذ الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣. واستمرت معاناة أكثر من ٣.٢ مليون نازح داخلي عراقي اضطروا إلى مغادرة منازلهم بعد توسع تنظيم الدولة الإسلامية ما بين يونيو ٢٠١٤ ومايو ٢٠١٥ في المحافظات ذات الأغلبية السنية في العراق، ولا يبدو أنه وارد العودة إلى منازلهم في المدن والبلدات والقرى التي حررت في ٢٠١٥، بسبب الدمار الهائل الذي لحق بها من ناحية، والخشية من انتقام المليشيات الشيعية خاصة في محافظة ديالى المختلطة طائفاً وعرقياً، أو بقايا تنظيم داعش أو خلاياه في الأنبار، بالإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية الهائلة التي تواجه الحكومة العراقية لإعادة إعمار المناطق المنكوبة جراء الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي يشكل نحو ٩٠% من عائدات الحكومة العراقية. أعتمد أيضاً القتل خارج نطاق القانون كسياسة لتصفية الخصوم السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان من جانب الحكومات والمليشيات والفصائل المسلحة والتنظيمات الجهادية في كلاً من سوريا وليبيا واليمن والعراق.

وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عام ٢٠١٥ بقتل أكثر من مئة فلسطيني بعضهم من الأطفال وجرح المئات في قطاع غزة والضفة الغربية بعد استهدافهم في مظاهرات منوثة للاحتلال أو نتيجة قصف جوي أو القيام بتصفية فورية لمن يشتبه في أنه بصدد تنفيذ اعتداء على مواطنين إسرائيليين. وفي مصر تم رصد العديد من

حالات القتل خارج نطاق القانون في مصر لمنتمين لتيارات سياسية معارضة للنظام الحاكم. وتفرض السلطات الحاكمة حالة من التعنيم على العمليات العسكرية التي تقوم بها في شبه جزيرة سيناء في مواجهة التنظيمات الجهادية، ويتعرض الصحفيون الذين يحاولون نشر أخبار عن هذه العمليات للاعتقال والمحاكمات العسكرية. لكن هناك العديد من المؤشرات والشهادات الحيه التي تدل على استهداف المدنيين من سكان سيناء، وممتلكاتهم في إطار هذه العمليات العسكرية. وقد قام الجيش بطرد نحو ٣٠٠٠ أسرة على الأقل وهدم آلاف المنازل خلال عملياته للقضاء على التهديدات الآتية من أنفاق التهريب. ولم تقدم الحكومة التعويض المناسب للمتضررين.

القاسم المشترك في جميع هذه البلدان أن مرتكبي هذه الجرائم يفلتون بأفعالهم من المحاسبة والعقاب. المؤسسات القضائية في هذه البلدان إما غير قادرة، نتيجة الصراعات المسلحة وانهيار مؤسسات الدولة، أو تفتقد للنزاهة والاستقلالية المطلوبة لمحاسبة أفراد الأجهزة الأمنية والعسكرية. من ناحية أخرى لا يضع المجتمع الدولي المحاسبة والعدالة في أولوياته في التعامل مع قضايا هذه المنطقة، بل أن كثير من الأسلحة التي تستخدم من جانب منتهكي حقوق الإنسان مثل السعودية ومصر والبحرين تستورد من الدول الغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا. وفي الحالة المصرية وعلى الرغم من أن المجلس الأوروبي للشئون الخارجية كان قد أصدر توصية في أغسطس عام ٢٠١٣ بحظر تصدير الأسلحة التي قد تستخدم في انتهاك حقوق الإنسان إلى السلطات المصرية، إلا أن كثير من دول أوروبا لم تلتزم بهذه التوصية، وتم عقد صفقات سلاح مع الجانب المصري خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥.

الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري والتعذيب:

التوسع في استخدام الاعتقالات التعسفية دون سند أو مبرر قانوني مشروع، في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، ظاهرة متكررة في مصر والبحرين والسعودية والسودان، تتم معظم هذه الاعتقالات في مواجهة المعارضين السياسيين ونشطاء المجتمع المدني،

والإعلاميين، وبعض هذه الاعتقالات تتم تحت إطار قوانين مكافحة الإرهاب أو قوانين حماية أمن الدولة، والتي تتسم موادها بالغموض، وتتسع لإمكانية تجريم النشاط السياسي السلمي. وفي مصر اضحي توظيف الحبس الاحتياطي طويل المدة بمثابة عقوبة في حد ذاته، فبحسب تقرير حديث للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية "يوجد في مصر نحو ١٤٦٤ محبوساً احتياطياً على الأقل لأكثر من عامين".* الاعتقالات التعسفية هي سلاح أيضاً تستخدمه الأطراف والفصائل المتحاربة ضد خصومها في سوريا وليبيا واليمن، وتستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلية في تنفيذ اعتقالات إدارية في حق مئات من النشطاء الفلسطينيين، الكثير منهم منخرط في مقاومة الاحتلال بصور سلمية. وفي إطار التناحر السياسي بين الفصائل الفلسطينية، تم رصد عشرات الحالات لاعتقالات تعسفية تتم للنشطاء السياسيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتواصل السلطات المغربية اعتقال ومحاكمة نشطاء من إقليم الصحراء الغربية عقاباً على نشاطاتهم المدافعة عن حق تقرير المصير للإقليم. تستمر أيضاً ظاهرة الاختفاء القسري بصورة واسعة النطاق في سوريا وليبيا، وبشكل متكرر في مصر. ممارسات التعذيب وسوء معاملة المحتجزين والمعتقلين تتم بشكل منهجي في السجون السورية، وفي مصر والبحرين. لازالت تتبع الأجهزة الأمنية في تونس التعذيب خاصة في إطار مكافحة الإرهاب، وقد تم الإعلان مؤخراً عن تشكيل هيئة وطنية مستقلة لمكافحة التعذيب لعلها تضطلع بأدوار ملموسة لاتباع إصلاحات تشريعية ومؤسسية لازمة لمواجهة هذه الظاهرة. وتستمر السودان والسعودية في تبني عقوبات جسدية قاسية و مهينة في عدد من الجرائم مثل الجلد والرجم وبتر الأطراف، وبعض هذه العقوبات يطبق بالفعل بعضها على جرائم سياسية أو أفعال تتصل بحرية الرأي والتعبير كما هو الحال في السعودية، تقوم أيضاً التنظيمات الجهادية في تطبيق مثل هذه العقوبات في المناطق الخاضعة لسيطرتها في سوريا والعراق وليبيا.

* انظر: <http://www.eipr.org/pressrelease/2016/05/10/2599>

مؤسسات العدالة في خدمة الحكام:

تحولت مؤسسات العدالة في مصر والسودان والبحرين والسعودية وبشكل منهجي خلال العامين المنصرمين إلى منابر لتصفية الحسابات مع المعارضين السياسيين، ونشطاء حقوق الإنسان وقيادات الحركات المطالبة. ومعظم هذه المحاكمات افتقرت إلى ضمانات المحاكمة العادلة، وبعضها أفضى إلى أحكام بالسجن المؤبد أو الإعدام كما هو الحال في مصر والسعودية والبحرين. وقد قامت السلطات السعودية في مستهل عام ٢٠١٦ بتنفيذ واحدة من أكبر عمليات الإعدام الجماعي في البلاد بحق ٤٧ شخصاً، لم ينالوا محاكمات عادلة، استناداً إلى اتهامات ذات صلة بالإرهاب، بالإضافة إلى عدد آخر من الشيعة يبلغ عددهم 4 على الأقل، بينهم رجل الدين الشيعي البارز نمر النمر الذي "أدانته محكمة سعودية بمجموعة اتهامات غامضة تستند إلى حد كبير، فيما يبدو، إلى انتقاده السلمي للمسؤولين السعوديين". تلجأ أيضاً حكومات هذه البلدان إلى توظيف المحاكمات العسكرية أو محاكم أمن الدولة أو المحاكم المختصة بجرائم الإرهاب، وهي محاكم تفتقد للحياد وضمانات الدفاع، لنظر قضايا سياسية أو قضايا رأي. وقد شهدت المغرب أيضاً خلال عام ٢٠١٥ استمراراً في محاكمة وتلفيق الاتهامات لعدد من الإعلاميين ونشطاء المجتمع المدني المعروفين بانتقاداتهم لأدوار المؤسسة الملكية، أو انتشار الفساد في مؤسسات الدولة، أو الدفاع عن حق تقرير المصير في الصحراء الغربية.

محاصرة المجتمع المدني وحرية الرأي والتعبير:

تصادر حكومات كلاً من البحرين والسعودية بشكل كامل حرية واستقلال المجتمع المدني، وإمكانية نمو وتطور إعلام مستقل. وهناك العشرات من النشطاء الحقوقيين والصحفيين في السجن في كلتا البلديتين نتيجة ممارستهم لعملهم. ففي البحرين يواجه عدد من النشطاء البارزين في مجال حقوق الإنسان مثل عبد الهادي الخواجة وعائلته ونبيل رجب وناجي فتيل وغادة جمشير وعبد الجليل السنكيس أحكاماً مشددة بالسجن، عنف سوء معاملة، ومحاكمات ومنع من السفر. كما تم اعتقال ابرز قيادات الجمعيات السياسية في البحرين الليبرالية

والشيعية. وفي السعودية يستمر سجن الناشط الحقوقي وليد ابو الخير ورائف بدوي وغيرهم في اتهامات تتعلق بممارسة الرأي والتعبير والحق في التنظيم. وفي مصر بدأت السلطات الحاكمة في شن حملة غير مسبوقه ضد منظمات حقوق الإنسان المستقلة تمثلت في إحالة نحو ٤١ منظمة حقوقية إلى التحقيق القضائي في اتهامات تتعلق بتلقي تمويل أجنبي وممارسة انشطه دون ترخيص، وهناك العشرات من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان الذي صدرت في حقهم قرارات بالمنع من السفر تجاوز تطبيق بعضها لأكثر من عام ونصف. كما أهدمت السلطات المصرية على اتخاذ إجراءات قضائية للحفاظ على أموال وممتلكات عدد من قيادات والعمالين ببعض هذه المنظمات الحقوقية. وتفرض السلطات السودانية حصاراً حديداً على منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، فعلى مدار عام ٢٠١٥ تمت مصادرة مقرات بعض ابرز هذه المنظمات، والقبض على أعضائها، وتمت مصادرة أعداداً من صحف سودانية، وفرض رقابة على ما ينشر فيها. شهدت المغرب أيضاً استمراراً في الإجراءات التعسفية ضد قطاع من منظمات المجتمع المدني المعروفة بمواقفها النقدية من السلطة الحاكمة، فتم منع العشرات من الأنشطة الحقوقية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بشكل تعسفي، واستمرار رفض تسجيل بعض الفروع المحلية للجمعية المغربية والرابطة المغربية لحقوق الإنسان، ورفض تأسيس جمعية الحرية الآن المختصة بالدافع عن حرية الصحافة، وجمعية الحقوق الرقمية، والجمعية المغربية للصحافة الاستقصائية. ومن اكثر التطورات إثارة للقلق في المغرب هو إحالة سبعة من نشطاء حقوق الإنسان والصحفيين البارزين لمحاكمة جنائية بتهم تتعلق بتلقي تمويل أجنبياً من شأنه المساس بأمن البلاد“. هناك أيضاً تغليب للرقابة على وتتبع ممارسة حرية الزاي والتعبير ووسائل الإعلام على شبكة الإنترنت في البحرين والسعودية ومصر وتوجه في هذا الاتجاه أيضاً في المغرب.

حقوق المرأة :

تستمر صور العنف والاستغلال الجنسي للمرأة في مناطق الصراعات في سوريا والعراق والسودان، وبشكل خاص في المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيمات الجهادية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق. وفي السودان لا يزال تفسير وتنفيذ القانون الجنائي وقانون النظام العام وقانون الأحوال الشخصية يفرض صور تمييزية صارخة ضد المرأة. وكثيراً ما تُعتقل النساء والفتيات وتعرضن للجلد إذا ارتكبن أفعالاً تعتبرها السلطات "فاضحة" أو "مخلّة بالآداب العامة" بموجب المادة ١٥٢ من القانون الجنائي لسنة ١٩٩١ المعنونة "الأفعال الفاضحة والمخلّة بالآداب العامة". وقد سمح السودان لمقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة بزيارة البلاد في مايو عام ٢٠١٥. وقد أشارت المقررة الخاصة إلى أن عدداً كبيراً من السيدات والفتيات يعشن في سياقات من عدم المساواة العميقة والتخلف والفقر والنزاع. ويتفاقم الوضع بسبب العنف في المجالين العام والخاص، المرتكب على أيدي الجهات الحكومية أو غير الحكومية على حد سواء. وفي مصر حدث تطور في لغة الخطاب الإنشائي الرسمي لمؤسسات الدولة فيما يتعلق بحقوق المرأة ولكن في الواقع الفعلي استمر العنف الجنسي ضد النساء في الأماكن العامة على الرغم من إعلان إستراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة في مايو ٢٠١٥. والمواد المتعلقة بجرائم الاغتصاب والاعتداء الجنسي والتحرش في قانون العقوبات ليست كافية، ولا تعالج عدداً من القضايا، من بينها على سبيل المثال لا الحصر حقوق الناجين وحمايتهم عند تقديم البلاغات. ولعل ابرز التطورات الإيجابية على صعيد حقوق المراه في المنطقة العربية هو النقلة النوعية التي شهدتها الجدل العام حول المساواة بين الرجل والمرأة في المغرب وذلك بفضل التقرير الذي اصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول سبل تعزيز المناصفة بين الجنسين في المغرب. وقد طالب التقرير بتحقيق المساواة الكاملة للرجل والمرأة في مجالات الإرث وقوانين الأحوال الشخصية. وقد قوبلت هذه التوصيات برفض وإدانة من جانب الأحزاب الإسلامية والمحافظّة في المغرب، ولم تعلن بعد المؤسسة الملكية موقفها من هذه التوصيات. لكن التقرير بشكل عام أحدث حيوية غير مسبوقّة في العالم الإسلامي في تناول قضايا تجديد الخطاب الديني، وحقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية.

معاناة الأقليات الدينية:

تعيش الأقليات الدينية في المنطقة العربية أزمة وجودية عميقة. ورغم أن جذور هذه الأزمة قديم في المنطقة إلا أنها تفاقمت بشكل غير مسبوق مع انتشار الصراعات المسلحة، وتصادم نفوذ الجماعات الدينية المتشددة، واحتدام الاستقطاب الطائفي بين السنة والشيعة في منطقة الخليج والمشرق العربي. ففي العراق تواصلت في عام ٢٠١٥ عمليات استهداف وقتل وترحيل أو التضييق على حرية حركة أفراد من الأقليات الدينية والعرقية في العراق نتيجة نشاطات تنظيم داعش بالأساس وميليشيات الحشد الشعبي والقوات الكردية، وما يرافقها من هيمنة خطابات وجماعات دينية متشددة على المسرح السياسي والثقافي في البلاد، بما فيها أجهزة الأمن المناط بها حماية هذه الأقليات. وواصل تنظيم داعش استهداف أفراد من الأقليات الإيزيدية والمسيحية والتركمانية في المناطق القابعة لسيطرته وخاصة في محافظة نينوى. وتنوعت ممارسات تنظيم داعش بين القتل والختف وفرض الجزية والتهجير القسري وإجبار غير المسلمين على التحول إلى الإسلام، بالإضافة إلى الاغتصاب والاستعباد الجنسي وهدم دور العبادة. وتزايدت القيود المفروضة على الحريات الدينية في السودان، والتحرش الأمني والقضائي بأعضاء من الكنائس المسيحية في السودان. وفي السعودية يتم التعامل مع الأقلية الشيعية باعتبار أن أعضائها هم عملاء محتملون لإيران، ناهيك عن الموقف الديني المتشدد والتكفيري، السائد في السعودية، إزاء أتباع المذهب الشيعي. وتمارس السلطات السعودية تمييزاً منهجياً ضد المواطنين الشيعة، الذي يشكلون من ١٠ إلى ١٥% من السكان. ويعاني شيعة السعودية من عدم المساواة في الحصول على فرص التعليم والوظائف الحكومية. ويعانون من التمييز وفق النظام القضائي، وتقمع الحكومة حريتهم في ممارسة شعائرهم الدينية، ويعد السماح للمواطنين الشيعة ببناء المساجد أمراً نادراً. وفي مصر واصلت السلطات إتباع منهج الدعوة إلى "جلسات الصلح" العرقية بدلا من محاسبة المسؤولين عن أحداث العنف الطائفي. وقد تعرضت منازل وأماكن عبادة المسيحيين والطوائف الدينية الأخرى للهجوم، وبخاصة في صعيد مصر، في حين لم تتخذ الحكومة التدابير اللازمة لمحاسبة الجناة.

تلجيم مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة:

لم تكن ردود فعل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على مستوى واقع أزمات وكوارث حقوق الإنسان التي تمر بها كثير من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسط تصاعد قدرة الدول الأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان في العالم في إضعاف المجلس وألياته، بل وحماية أنفسهم وحلفائهم من المساءلة السياسية داخل المجلس. المثال الأبرز على ذلك خلال عام ٢٠١٥ هو فشل المجلس في مواجهة كارثة حقوق الإنسان في اليمن. وبعد ضغوط سياسية قامت بها السعودية، تراجع المجلس عن تبني قراراً حول الجرائم المرتكبة في إطار الحملة العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن. وقد ساندت عدد من البلدان الغربية مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، والمعروف عنهم دعم السياسي والعسكري الواسع للسعودية، سحب هذا القرار. وعلى مدار العامين الماضيين، أصبحت المملكة العربية السعودية ومصر وغيرها من البلدان المعروفة بعوائها لحقوق الإنسان، أكثر جرأة فيما تبذله من جهود ترمي إلى توظيف المجلس وغيره من هيئات الأمم المتحدة لإضعاف النظام الدولي لحقوق الإنسان. وذلك من خلال محاولة تفويض استقلال و قدرات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وخبراء الأمم المتحدة الآخرين المعنيين بحقوق الإنسان، وتحدي عالمية معايير حقوق الإنسان بشكل خاص فيما يتعلق بحقوق المرأة وحرية الرأي والتعبير، وفرض نموذج للنظام الدولي تُستخدم فيه مصطلحات مثل "السيادة" و"مكافحة الإرهاب"، بصورة فضفاضة وغير منضبطة، لجعل أي جهد تضطلع به منظومة الأمم المتحدة لضمان التزام بلدان معينة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني تقريبا يبدو كما لو كان "تدخلا غير مشروع في الشؤون الداخلية" و"تهديدا للأمن القومي". على مستوى آخر لعب وفد فلسطين في المجلس دوراً قيادياً في المجلس في مارس ٢٠١٦ لكي يتضمن قرار المجلس فقرة حول طلب تحديد قائمة بأسماء الشركات الدولية التي تعمل وتجنّي أرباحاً في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة الفلسطينية بالمخالفة للقانون الدولي. وقد أبدت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية معارضة لمسودة القرار.

